



التقرير الطوعي الخامس للبنك المركزي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة 2030



2025

المقدمة:-

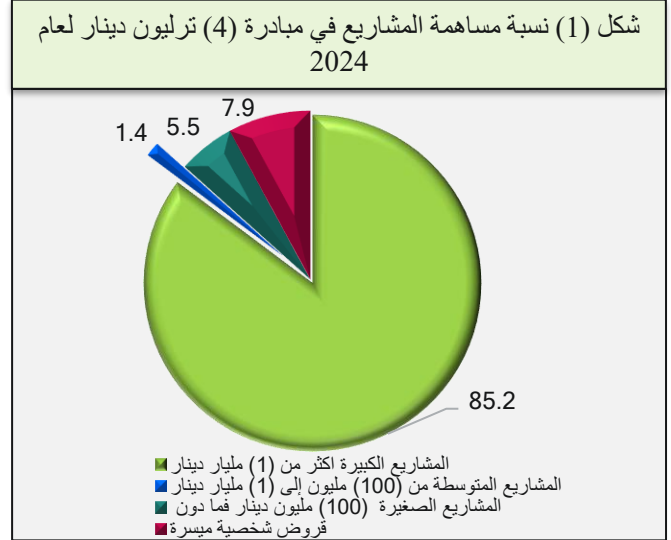
تعد التنمية المستدامة مساراً حتمياً لتحقيق مستقبل مشرق وآمن للبشرية. ويتطلب هذا المسار التزاماً جماعياً من الحكومات وشركات القطاع الخاص والمجتمعات لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي من جهة، و الحفاظ على البيئة من جهة أخرى وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تبني سياسات وممارسات مستدامة، يمكنها ضمان حياة أفضل للجيل الحالي والأجيال المقبلة، كما أن قانون البنك المركزي العراقي يدعم التنمية المستدامة في المادة رقم (3) من قانونه (تتضمن الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل للحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق. ويعمل البنك المركزي العراقي، تماشياً مع الأهداف سالفة الذكر، على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق)، لذا قام البنك بعدد من الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة وهي :-

أولاً: مبادرات البنك المركزي العراقي ودورها في توفير التمويل المستدام

أطلق البنك المركزي العراقي في عام 2015، حزمة من المبادرات التي تدعم التنمية المستدامة تمثلت بالآتي :-

1. مبادرة الـ (4) ترليون دينار حيث بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة في عام 2024 ضمن مبادرة (4) ترليون دينار (84.1) مليار دينار ولجميع القطاعات موزعة على النحو الآتي:
 - أ. بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع الأكثر من (1) مليار دينار في عام 2024 (71.6) مليار دينار موزعة على القطاع الصناعي بواقع (12.29) مليار دينار وقطاع التجارة بواقع (55) مليار دينار وقطاع السكن بواقع (4.4) مليار دينار في عام 2024.
 - ب. بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع المتوسطة التي يتراوح مبلغها بين (100) مليون دينار إلى (1) مليار دينار في عام 2024 (1.16) مليار دينار موزعة على القطاع الزراعي والصناعي بمبلغ (410) ملايين دينار و (750) مليون دينار على التوالي لجميع محافظات العراق.
 - ج. بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع الصغيرة (4.6) مليار دينار في عام 2024 شملت القطاعات الزراعية بـ (495.7) مليون دينار وإجمالي (32) مشروعاً و الصناعة بمبلغ (105) ملايين دينار بإجمالي (6) مشاريع والقطاع التجاري بـ (2.9) مليار دينار لعدد (178) مشروعاً وبلغ إجمالي المبالغ الممنوحة لقطاع الخدمات (1.02) مليار دينار لـ (57) مشروعاً.
 - د. بلغ مجموع المبالغ للقروض الشخصية الميسرة في عام 2024 (6.6) مليار دينار.

جدول (1) المبادرة حسب المشاريع والقطاعات لعام 2024 (مليار دينار)			
المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة أقل من (1) مليار دينار	مشاريع الأكثر من (1) مليار دينار	القطاعات
0.105	0.750	12.294	صناعي
0.496	0.410	-	زراعي
1.023	-	-	خدمات
2.9	-	55.00	تجاري
-	-	4.400	سكني



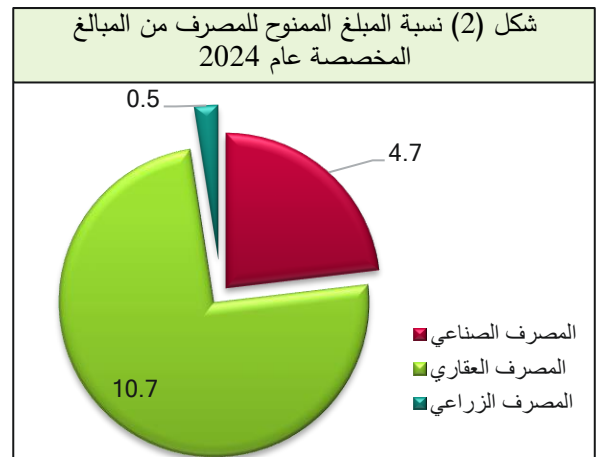
2. مبادرة الطاقة المتجددة

بلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لغاية 2024/12/31 للقطاعات السكنية و التجارية و الزراعية و المشاريع الاستثمارية (233) مليون دينار من إجمالي المبلغ المخصص البالغ (1) ترليون دينار. مع العرض إنه لم يتم الإقبال عليها في عام 2024.

3. المبادرة الموجهة للمصارف الحكومية المتخصصة.

- وصل المبلغ المخصص للمصرف الزراعي (422.5) مليار دينار وتم منح مبلغ (2.1) مليار دينار بنسبة (0.5%) من إجمالي المبلغ المخصص في عام 2024.
- بلغت مجموع المبالغ المخصصة للمصرف الصناعي (1.4) ترليون دينار وتم منح (63.4) مليار دينار عام 2024، أي بنسبة (4.7%) من إجمالي المبلغ المخصص.
- بلغت مجموع المبالغ المخصصة للمصرف العقاري (5.7) ترليون دينار وتم إضافة مخصص جديد للمصرف بمبلغ (2.3) ترليون دينار وبذلك يكون إجمالي المبلغ المخصص (8) ترليونات دينار و منح (855) مليار دينار في عام 2024 أي بنسبة (10.7%) من إجمالي المبلغ المخصص.

جدول (2) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المتخصصة بموجب المبادرة عام 2024 (مليار دينار)			
الصناعي	العقاري	الزراعي	المصرف
63.42	855	2.09	المبلغ الممنوح لعام 2024
1,359.5	8,000	422.5	المبلغ المخصص
4.7	10.7	0.5	نسبة المساهمة %



4. ساهم البنك المركزي العراقي في التنمية المستدامة عبر دعم المشاريع المتعلقة بها، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية، وذلك بالتعاون مع الحكومة العراقية والمؤسسات الدولية عبر اطلاق الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي لدعم الاقتصاد العراقي في ظل التحديات المحلية والدولية، كما لعب دوراً مهماً في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والتنموية بتوفير قروض ميسرة وبرامج تمويل خاصة تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية مع الاستمرار في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادراته بهدف تحفيز الاستثمارات المحلية.

5. قامت المصارف العراقية بتوفير مجموعة خدمات تُعزز التنمية المستدامة تمثلت بتمويل مشاريع ذوي المهن الصحية و خدمة مرابحة* العلاج لشريحة المجتمع التي تعجز عن تسديد أجور العلاج بدفعة واحدة و مرابحة شراء السلع و مرابحة الطاقة الشمسية و خدمة الزواج وتمويل مرابحات السيارات الهجينة و مرابحة شراء العقار لتأمين السكن لشرائح المجتمع .

الهدف الثاني: بناء السلام والمؤسسات القوية

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تقوية وتعزيز مؤسساته عبر الآتي:-

1. **دمج وتكامل الجوانب البيئية والاجتماعية المتعلقة بالحوكمة:** وصل العراق إلى مرحلة التنفيذ بمستوى التقدم في تعزيز الجهود التي يبذلها القطاع المالي في دمج اعتبارات المخاطر والآثار البيئية و الاجتماعية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار وعمليات التمويل و اعتبارات حوكمة الشركات والإفصاح ذات الصلة.

2. **إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة:** تقيس هذه الركيزة اعتماد وتنفيذ الأطر من جانب القطاع المالي للمساهمة في الجهود الوطنية والدولية لإدارة هذه المخاطر دعماً للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس، وتشدد الركيزة على تقييم وإدارة المخاطر المالية من المتوسطة إلى طويلة الأجل التي يتعرض لها القطاع المالي بسبب تغيير المناخ، إذ أن العراق في مرحلة التنفيذ بمستوى التقرير لعام 2024.

*المرابحة هي أحد أشكال التمويل المعتمد في المصارف الاسلامية وتعمل بوصفها عقدًا للبيع يحدد فيه سعر السلعة او الخدمة كما هو مطلوب من قبل المتعامل، بما في ذلك هامش الربح المتفق عليه مسبقاً.

3. استدامة التمويل: وصل العراق إلى مرحلة التقدم في تنفيذ المعايير المعتمدة لتنفيذ أطر التمويل المستدام والمبادئ التوجيهية والإرشادات المتعلقة بتحقيق الأهداف الاجتماعية وأهداف الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المصرفية والتمويل المستدام في عام 2024، فضلاً عن رصد الآليات المبتكرة لتعبئة رأس المال لتحقيق أهداف الاستدامة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يسعى البنك المركزي باستمرار إلى استخدام أحدث التقنيات في عملياته أو لدى الجهات الخاضعة له بغية تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الإلكتروني وتدعيم الأمن السيبراني في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي بهدف تطوير البنية التحتية التقنية للبنك المركزي العراقي وتنميتها في القطاع المصرفي حيث تم العمل على تبني استراتيجية تطوير بيئة الدفع الإلكتروني والذي يعتبر من الأهداف الهامة التي يعمل البنك المركزي على تحقيقها، فقد اتخذ مجموعة من الإجراءات أهمها:-

1. إعداد متطلبات تقديم العروض (RFP) والتعاقد مع الشركات الخارجية لغرض تهيئة وتنفيذ البنية التحتية التقنية ومركز البيانات بالمبنى الجديد للبنك المركزي وفق أفضل المعايير العالمية المعترف بها كما تم تهيئة المتطلبات لتحسين ورفع كفاءة البنية التحتية لأنظمة المدفوعات فضلاً عن تشكيل لجنة لايجاد إطار قانوني وتشريعي وتقني وتشغيلي لتأسيس الشركة الوطنية لأنظمة الدفع في العراق.
2. وضع السياسات والضوابط الخاصة بالامتثال للمعايير العالمية واطر العمل القياسية في مجالات أمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي.
3. تأسيس مركز الابتكار لمبادرات التكنولوجيا المالية و التعاون مع منظمة الوكالة الألمانية (GIZ) الذي يهدف الى اختبار الحلول المالية المبتكرة ضمن بيئة منظمة وأمنة ووضع الأسس لاستحداث مراكز المعرفة للمشاريع الناشئة والتي تعزز الابتكار وتساعد في تطوير النظام المالي الرقمي.
4. تطوير البنية التحتية الشبكية ضمن مراحل تطوير الحماية الرقمية والمعلوماتية لتقنيات المعلومات وأنظمتها.
5. العمل على دراسة (67) طلب لتأسيس مصارف رقمية و(3) شركات تابعة لها كما تم إطلاق خدمات مصرفية جديدة لـ (10) مصارف .

6. تفعيل نظام الاستعلام الائتماني (ICI) في فروع البنك وتطوير البنية التحتية التقنية وترحيل البيانات الخاص بهذا النظام و العمل على ربط نظام تبادل المعلومات الائتمانية العراقي (ICI) مع وزارات و دوائر الدولة المعنية وكذلك تطوير النظام عبر تحديد الاحتياجات والمتطلبات العملية و الفنية و إشراك الموظفين المعنيين بدورات وورش عمل تدريبية خاصة بهذا النظام مع إعداد دليل عمل خاص بمنصة نظام المعلومات الائتمانية.
7. إنشاء منصة إلكترونية تعنى بنشاط وضوابط كتب الكفاءة المالية وخطط التمويل و كذلك إجراء التعديلات والتحديثات وإقامة عدد من الورش التوعوية لموظفي المصارف المعنيين بالمنصة وتدريب فروع البنك (أربيل - الموصل - البصرة) على آلية عمل تلك المنصة.
8. أتمتة ومتابعة الأنظمة الإلكترونية لدائرة الرقابة على المصارف و التي تشمل (نظام غرامات المصارف، متابعة المكلفين، دليل التعليمات، بطاقات الأداء، شؤون الموظفين، المناصب القيادية، علاقات المساهمين).
9. تحديث آلية عمل خاصة بالبطاقات الإلكترونية حيث يتم إيقاف خاصية السحب الخارجي للبطاقات الواردة بحقها بلاغات او مؤشرات اشتباه و اخذ تعهدات من قبل أصحابها ومعرفة المستفيد الحقيقي من السحوبات إضافة الى تحديث سيناريوهات الاشتباه الخاص بالبطاقات الإلكترونية .
10. تم أتمتة عمليات متابعة الخطة الاستراتيجية الثالثة (2024-2026) وذلك بإنشاء نظام إلكتروني.
11. عمل البنك المركزي على تعزيز إجراءات الحوكمة الإلكترونية و أطر العمل الدولية لرفع مستوى النضوج للعمليات المتعلقة بتقنية المعلومات من خلال إصدار نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال وإصدار برنامج الشباب للدفع الإلكتروني ومراجعة وتحديث إصدار السياسات والضوابط المتعلقة بالدفع الإلكتروني حيث تم تعليق خاصية (Manual key entry) على أجهزة نقاط البيع (pos) وتخفيض نسبة العمولة الناتجة عن عمليات الدفع الإلكتروني لشركة توزيع المنتجات النفطية والسرية المصرفية لبيانات الدفع الإلكتروني ومطابقة تسويات حركات التقديم المتأخر ومطابقة تسويات الجباية والتحصيل الرقمي و إصدار ضوابط تسويات عمليات الجباية والتحصيل الإلكتروني.
12. قام البنك المركزي العراقي بإنشاء منصة إلكترونية خاصة بإدارة نظام الشكاوى، يتلخص عملها بأتمتة تلقي المؤسسات المالية كافة شكاوى الجمهور عبر رابط استمارة الشكاوى إلكترونياً ويتم إدارة معالجتها بإشراف البنك المركزي العراقي ومؤسساته المالية عبر هذه المنصة.

الهدف الرابع: التعليم الجيد

يُعَدُّ التعليم الجيد من الركائز الأساس لأي عملية تنموية، إذ أنه المعزز الأساس لتراكم رأس المال الفكري و التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم اليوم لذا كان على البنك المركزي مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الصناعية حيث أقيمت دورات عدة مع ورش وبرامج تدريبية وكما في أدناه:-

1. تقديم برامج تدريبية حول الثقافة المالية و زيادة الوعي بالخدمات المالية المخصصة لفئات مستهدفة محددة لتطوير وتنظيم الخدمات المالية و التعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)، بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)، لتمكين الأفراد والشركات في العراق بمهارات الثقافة المالية حيث انطلقت مبادرة مع نشاطات أسبوع الشمول المالي الأوسع التي نظمها البنك المركزي العراقي لعام 2024 في بعض محافظات العراق، لتشجيع الادخار وتعزيز الشمول المالي و التي تعتمد على التعاون المستمر بين منظمة العمل الدولية و الرابطة الدولية.
2. تدريب عدد من موظفي المصارف الخاصة على نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD)، الخاصة بهذا البنك (حوالات البنك المركزي، شهادات الإيداع الإسلامية).
3. التعاون مع جهات تدريبية وأخرى مانحة للشهادات المهنية لتقديم البرامج التأهيلية للحصول على الشهادات المعتمدة منها شركة (AZ International) الدولية والتي نفذت برنامجين تأهيلين للحصول على شهادة مدير فرع مصرفي معتمد CBM، ومدقق داخلي معتمد CIA و اعتماده مركزاً امتحانياً لنيل تلك الشهادة مستقبلاً.
4. التعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) حيث تم تنفيذ برنامج تأهيلي لنيل شهادة (الاختصاص الإسلامي المعتمد في الحكومة والامتثال).
5. اعداد وتنفيذ برنامج العميل العارض بصورة دورية بالاشتراك مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومديرية الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية.
6. فتح آفاق تعاون مع جهات دولية داعمة للتدريب مثل شركة (GIZ) الألمانية، إذ تم إقامة برامج تدريبية مختارة خارج الخطة التدريبية مجاناً إضافة الى شهادتي (مدير إئتمان معتمد، ومدير مخاطر معتمد) ومنح شهادة من جامعة فرانكفورت تتعلق بذلك.
7. إقامة برامج تدريبية لـ(100) طالب من طلبة الجامعات في مقر هذا البنك في العطلة الصيفية.

8. قيام البعض من موظفي البنك من حملة الشهادات العليا بتقديم محاضرات في الجامعات العراقية دون أجور.
9. استقبال الباحثين من مختلف الجهات لاسيما الجامعات في مكتبة البنك المركزي العراقي بغية مساعدتهم في الاطلاع على أحدث المطبوعات الدولية و الاقليمية و المحلية وكذلك تزويدهم بمطبوعات هذا البنك.
10. تم إقامة الدورات التدريبية المعنية بتقييم مخاطر القروض وتقديم الخدمات المالية المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2024.
11. تم إقامة الدورات التدريبية المعنية بتنمية المهارات الإدارية و الفنية لرواد الأعمال في 2024.
12. أقام البنك المركزي العراقي (292) دورة داخل العراق بعدد مشاركين بلغ (1071) مُشارِكًا و (212) دورة خارج العراق بعدد مشاركين بلغ (670) مُشارِكًا، كما تم إقامة (3) دورات عن بعد بعدد مشاركين بلغ (19) مُشارِكًا.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

- قام البنك المركزي بتقديم الدعم للمرأة العراقية بغية منح المرأة سبل التمكين وتحقيق الاستقرار المطلوب لهن بما يدعم رفع مشاركتهن التنموية وتحقيق رؤية العراق الوطنية، عبر دعم المشاريع الانتاجية التي تعمل على تشغيل النساء وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة ودائرة تمكين المرأة العراقية/ مجلس الوزراء لعام 2023، و بما يلي أهم ماتحقق في عام 2024:-
1. تم اقرار تخصيصات مالية من الموازنات ومخصصات عقارية وفق الخطة التنفيذية للخطة الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية لعام 2024، لدعم النساء والفتيات في ظروف النزاع عبر تخصيص (25 %) من القروض الميسرة بالمصارف للنساء والمعيلات و الأرامل والناجيات من النزاع بالتنسيق مع وزارة التخطيط والصندوق الانمائي للتنمية .
 2. تم تنظيم مؤتمر حول تسريع التقدم نحو تمكين المرأة العراقية بمشاركة أكثر من (200) مشارك ومشاركة كما تم عقد جلسة حوارية بالتعاون مع منظمة (GIZ) الالمانية تناولت أهمية دور المرأة في الاقتصاد والتنمية المستدامة.

3. ساهم البنك المركزي ضمن فعاليات الأسبوع العربي للشمول المالي على حث المصارف للاهتمام بفئة النساء والتي تعد أكبر وأهم جزء في المجتمع العراقي وذلك بتشخيص حجم التمويل المقدم للمرأة من القطاع المصرفي لتحديد حجم توافر الخدمات المالية الملائمة لاحتياجات المرأة مع مراعاة ظروفها الاجتماعية.

4. بلغ إجمالي الممنوح ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي للنساء (850) مليار دينار ضمن مبادرة (4) ترليون دينار شملت أكثر من (5) آلاف مستفيدة في عام 2024.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

يعمل البنك المركزي على تعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية الدولية والمؤسسات المالية العالمية للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية بالتعاون مع البنك الدولي لإعداد ضوابط حماية المستهلك المالي والحوكمة وتطوير القوائم المالية وإصدار الضوابط الخاصة بتنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما يُعَدُّ البنك المركزي العراقي أحد أعضاء شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام ضمن 70 بلداً و التي تهدف الى تعزيز التمويل المستدام وفق الآتي :-

1. نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات:
 - أ. تتفاوت نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت بشكل كبير بناءً على المنظمة نفسها، وأهدافها، وقواعدها. أما بالنسبة للعراق فهو عضو في منظمات دولية عدة، ولديه حقوق تصويت متساوية في المنظمات التي تعتمد على نظام صوت واحد لكل دولة. أما في المنظمات التي تعتمد على نظام الحصص، فإن تأثير العراق يكون محدوداً مقارنة بالدول ذات الاقتصادات الأكبر.
 - ب. أصبح العراق عضواً في (24) منظمة بين عضو أصيل ومؤسس وعامل ومراقب وعضو دائم وعضو تجريبي، وهو أيضاً عضو أصيل في صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية ، وعضو مؤسس في المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، وعضو دائم في المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الاوسط (METAC)، و عضو مراقب وعضو عامل في عدد من المنظمات الاممية، وهو طرفاً في عدد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية و انضم العراق لعضوية البنك الأوربي للأعمار و التنمية في عام 2024 حيث أصبح العضو رقم (74) وكان للبنك المركزي دور فعال في مواجهة التحديات و التعاون و تقديم الخبرات.

- ج. ضمن الهدف الاستراتيجي الرئيس للبنك المركزي العراقي (تعزيز الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بما ينسجم مع تطور المعايير الدولية) أعد البنك خطة " تنفيذ اتفاقات التعاون الدولية" وتحديد جدول زمني ضمن الخطة لإبرام اتفاقيات تعاون مع الجهات النظيرة بالشكل الذي يمكن للطرفين من تبادل الخبرات وتعزيز الدور الرقابي والاشرافي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- د. التعاقد مع شركات تدقيق عالمية لتعزيز الامتثال وتطبيق المعايير الدولية للتأكد من التزام المصارف العراقية بتلك المعايير حيث تم التعاقد مع شركتي التدقيق العالميتين K2 و EY لمراجعة جميع عمليات التحويلات المالية الخارجية للمصارف العاملة بالعراق.
- هـ. تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية والميدانية من خلال تحليل واكتشاف الثغرات المتعلقة بالتعليمات والقوانين والأنظمة و العمل على تحديثها بما يتلاءم مع متطلبات العمل وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

الهدف الثالث عشر: تغير المناخ وآثاره

انطلاقاً من دور البنك المركزي العراقي في دعم المناخ عبر تقديم التمويل للمشاريع الصديقة للبيئة والتزامه بتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في البلاد فقد عمل البنك المركزي على توفير المتطلبات كافة والالتزام بالتشريعات البيئية النافذة و لتعزيز دوره في هذا المجال قام البنك المركزي العراقي في عام 2024 بالاتي:-

1. توفير منظومات سيطرة كفؤة على الانبعاثات الغازية والدقائقية للسيطرة على الملوثات الناجمة عنها.
2. شمول تمويل مشاريع تدوير النفايات بضوابط مبادرة الطاقة المتجددة لعام 2024.
3. وضع الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للمدة (2023-2029) وحسب توصيات البنك الدولي بأن يتم العمل على تطوير إطار للتمويل الأخضر وتنفيذه لمساعدة القطاع المالي العراقي، إذ تم تطوير خارطة طريق التمويل المستدام لأجل ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين كما شجع البنك المركزي العراقي المؤسسات والشركات على العمل في المشاريع التي تقلل من الآثار السلبية للانبعاثات على البيئة.
4. تبني حلول مبتكرة ومستدامة لمعالجة النفايات وتحقيق الاكتفاء من مصادر الطاقة بالتواصل مع هيئة الاستثمار و أمانة بغداد للاستفادة من مخلفات فرم العملة التالفة في توليد الطاقة الكهربائية وفق أنظمة متقدمة حيث يتم حرقها بطريقة امنة وصديقة للبيئة وبهذا يتحقق هدف مزدوج التخلص الأمن من النفايات

وتوليد الطاقة النظيفة في تغذية الشبكة الوطنية و التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل الوقود الأحفوري ويعزز من مكانة الدولة وتبني الاقتصاد الأخضر.

5. تبنى البنك المركزي العراقي حلاً للطاقة النظيفة بالتنسيق مع وزارة البيئة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة منها شمول مشاريع إعادة تأهيل معامل إنتاج الطابوق للتحويل من استخدام الوقود الملوث (النفط الاسود) إلى الوقود الأنظف (الغاز السائل) بمبادرة الـ (1) ترليون دينار المخصصة لمشاريع الطاقة المتجددة للحد من تلوث الهواء الناجم عن هذه المعامل ضمن المواصفات التي تحددها وزارة البيئة.

6. تم دعم وزارة الزراعة بمبلغ (250) مليون دينار وذلك تلبية لمبادرة السيد رئيس مجلس الوزراء لزراعة خمسة ملايين شجرة ونخلة.

7. قام فريق ايزو للطاقة في البنك المركزي العراقي بتنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات الحكومية والتي تخص الاستدامة مثل إلزام لجان المشتريات في هذا البنك بشراء الانارة الاقتصادية و أجهزة التبريد التي تحمل ملصقات كفاءة الطاقة وكذلك التوجه في تحويل السيارات الخاصة بالبنك المركزي الى سيارات هجينة تعمل بالطاقة الكهربائية و الوقود وغيرها من المنجزات وذلك ضمن خطة البنك المركزي لدعم الطاقة.